

دبرا لبنان وهو منسك جبشي في اعالي مقاطعة انكوردجام . واذا أتى منليك بيئته من هذا الفحم الجبشي وأحرقت امامه فرأى اشتغالها وشعر بجراتها قال للمهندس الذي اتاهُ بها أن : تمّ حالاً واتقل هذا الخبر لمآل السكة الحديدية عساهم يسرعون بالعمل حتى يصلوا بنجّهم الى عاصمتي

لكنّ منليك مع ذلك قليل التساهل مع الاروبيين في منحهم الامتيازات خوفاً من استفحال الامر وضناً بخيراتيه ان يربحها الاجانب وله في ذلك سياسة رفيعة . على انه اميل الى الروس منه الى سواهم من البيض قبيهم ما يمنعهُ عن الانكليز والاطاليان . وكانت من ذي قبل دولة فرنسة هي الحاترة على فضل الحظوى لديه ولكنها خسرت هذه الافضية منذ خمس سنوات . فليت الاحياش انفسهم يتعلمون ان يستفيدوا من خيرات بلادهم ومكتنات كنوزها فذلك خير لهم من ان يدعوا الاجانب يجرمونهم ربهما . وعساهم ينفذون عنهم غبار الجهل فيهموا ان يرتفاع شأن الشعوب وعمران بلادها برجالها لا بالاجانب . (تمّت)

الطلاق عند المسيحيين

نظر لاموتي للاب انطون صالماني اليسوعي (تابع)

اذا كان معنى كلام السيد المسيح عن الطلاق في آيتي متى (٥: ٣٢ و ١٩: ٩) هو كما فهناه ويناه فلا بد من ان نجد ادلة على ذلك في تعليم آباء الكنيسة وعلمائها وفي قوانين الجامع . وفي الحقيقة اذا استثنينا بعض افراد لا تضر مخالفتهم باتفاق جميع العلماء رأينا أكثر الذين كتبوا عن هذه المسألة الخطيرة يتررون ان عهد الزواج لا يمكن هضه الأبالت مستدين في تعليمهم الى الآيات التي اوردناها من اقوال السيد المسيح وولس الرسول

آباء الكنيسة اليونانية

فهذا هرماس الذي كتب في اولسط القرن الثاني للمسيح يؤكد في كتابه الراعي (١) ان علّة الرنى لا تحل قيد الزواج . وهذا كلامه مترجماً عن النص اليوناني :

(١) كان لكتاب هرماس المسى الراعي اعتباراً عظيماً عند المسيحيين الاولين خاصة في

« قلت له (اي لمرسل الله) اسمح لي يا سيدي ان اعرض عليك بعض سوالات .
 فقال : قل . قلت : اذا كان لرجل امرأة مؤمنة بالرب ووجدت في فعل الزنى فهل
 يخطئ اذا ساكنها . قال : انه طالما يجهل ذلك لا يخطئ . ولكن اذا علم الرجل
 بخطيتها وساكنها وهي مستمرة على الاثم لا تقدم توبة فانه يضحي شريكها في الخطية
 والزنى . قلت : فما العمل اذاً على الرجل اذا كانت المرأة تستمر على خطيتها . قال :
 فيطلقها وليبق وحده . لماً اذا تزوج بامرأة أخرى فقد زنى . » (الوصاة الرابعة الفصل
 الأول العدد ٤-٧) (١)

فن كلام هرماس يتضح جلياً ان الزنى يسوغ الاقتران والابتعاد عن الزوج الزاني
 لكن قيد الزواج يبقى وثيقاً غير منحل . وكأَنَّ هرماس نظر في ما نطق الى قول
 السيد المسيح « من طلق امرأته الا لعله زنى واخذ أخرى فقد زنى »

والفيلسوف الشهير بوستينوس الذي استشهد سنة ١٦٥ للمسيح بين هو ايضاً في
 مدافعتِهِ الاولى عن الديانة المسيحية عدم انحلال الزواج اذ قال (في العدد ١٥) :
 « كل من تزوج امرأة طلقها وجعلها قد زنى » قال هذا دون استثناء البتة مستنداً الى
 آيات انجيل متى (٢)

واقليمس الاسكندري (١٦٠-٢٢٠ للمسيح) يقول في كتاب الوصيات
 المسماة استروماتا (٢ ف ٢٣) : « ان الكتب المقدسة بصانحها عن الزواج وبمنها
 المفارقة منها قطعياً قررت هذه الشريعة : لا تهجر امرأتك الا لعله زنى . وتعتبر زواجاً
 زانياً كل زواج يعقده احد الفترقين ما دام الآخر في قيد الحياة . . . لانه كتب : من
 تزوج مطلقة قد زنى . ومن طلق امرأته قد جعلها زانية اي انه يضطرها الى ارتكاب

الكثيرة اليونانية حتى انضم امتدادوا تلاوته لدى اجتماعهم في الكنائس . على انه مع قطع النظر عن
 علم شأن هذا الكتاب فلا مندوحة من قبول شهادته كدليل على متفد المسيحيين في القرن
 الثاني للمسيح . وقد كشفت من نحو خمسين سنة نسخة تحتوي النص اليوناني لهذا الكتاب
 الجليل ووجدت في دير طور سينا . ولم يكن يُعرف منه قبلاً الا الترجمة اللاتينية وبعض شذرات
 من الاصل اليوناني

(١) مجموعة آباء اليونان لمن مجلد ٢ صفحة ١١٨، ١١٩

(٢) مجموعة آباء اليونان لمن مجلد ٦ صفحة ٢٤٩

الزنى . وليس فقط الذي طلقها هو لها سبب زنى بل الذي تزوجها أيضاً مُرضخاً أياها للخطية . لأنه لو لم يتزوجها لكانت عادت الى رجلها . ٢٠ (١)

وتعليم اقليمس هذا هو تعليم تلميذه اوريجنس (١٨٥ - ٢٥٤ للمسيح) فإنه قال في شرحه انجيل متى (الكتاب ١٤) « ان سماح بعض رؤساء انكنايس بأن المرأة تتزوج برجل آخر في حياة زوجها هو مصاد لشريعة الكتاب المقدس . لانهم خالفوا ما كُتب : ان المرأة مرتبطة ما دام رجلها حياً . فمن ثم ما دام رجلها حياً ان صارت لرجل آخر فانها تُدعى زانية . ولكن لا يخلو عملهم هذا من عذر لانهم ربما تساهوا بمخالفة الشريعة المسطرة والمقررة من البدن متقادين لارادة الغير تلافياً لشرور اعظم » (٢)

فيتضح من قول اوريجنس انه يتكلم عن كل امرأة مرتبطة بالزواج . فلا يستثني الزانية . ويقول عن الذين تساهلوا وسحروا بالطلاق متقادين للسُن الرومانية المدنية التي كانت حفظت بعض آثار من السُن الوثنية انهم خالفوا شريعة المسيح والتدريس باسيلوس الكبير (٣٧٩) قرّر بنوع عام وشرعي وبدون استثناء هذا القانون « لا يجوز للرجل اذا طلق امرأته ان يتزوج اخرى . وكذلك المرأة التي طلقها رجلها لا يجوز لها ان تتزوج بآخر » (الادبيات القانون ٧٣ الفصل الاول) وقد عزز باسيلوس هذا القانون بايراد اقوال المسيح (متى ١٩ : ٣٢ و ١٩ : ٩) وقول بولس الرسول (١ كورنثس ٧ : ١٠ ، ١١) (٣)

فستتج من كلام باسيلوس انه فهم بالطلاق الهجر لا فسخ العهد . وانه بهذا المعنى ينبغي ان نفهم كلام المسيح في انجيل متى

والقدس غريغوريوس التالوغوس (٣٨٩) في رسالته ١٤٤ الموجهة الى اولمبيوس يقول عن الطلاق « ان شريعتنا تحرم الطلاق قطعاً وان كانت الشرائع المدنية تحكم بخلاف ذلك » يشير القديس غريغوريوس الى الشرع الروماني المدني الذي في بعض الحوادث

(١) مجموعة آباء اليونان لمن مجلد ٨ صفحة ١٠٦٥

(٢) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ١٣ الصفحة ١٢٤٦

(٣) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٣١ الصفحة ٨٥١

ومنها حادث الزنى كان يجيز الطلاق وفسخ عهد الزواج « ١)
 ومع ان غريغوريوس يأذن للرجل ان يطلق امرأته الزانية لا زواهُ ابداً يأذن له ان
 يتزوج أخرى ولا نسهه يقول بأن هذه المرأة بطلت ان تكون امرأته
 وقال ايضاً غريغوريوس في عظته ٣٧ العدد ٨ (وفي بعض النسخ العظة ٣١) « ان
 الشريعة (الموسوية) تسمح بالطلاق لكل عتة . اما المسيح فلا يسمح به لكل عتة . بل
 سمح فقط بالافتراق عن المرأة الزانية » (٢)

ويوحنا في الذهب (١٠٧٦) في عظته عن كتاب الطلاق يقول : « ان بولس
 الرسول لم يقل لتساكن المرأة رجلاً ما دام حياً . بل قال : ان المرأة مقيدة بالتاموس
 ما دام رجلاً حياً . ومن ثم سواء اعطاها كتاب طلاق ام هجرت البيت ام عاشت
 مع رجل آخر لم تزل مرتبطة بتاموس الزواج فهي زانية . . . فكما ان العيّد الآبئين
 لا يزالون مكبلين بسلاسل المبودية وان هجروا بيت سيدهم كذلك النساء وان تركن
 ازواجهن بقين مقيدات بسلاسل الشريعة التي تلزمهن وتحكم عليهن بالزنى . وهذه
 الشريعة تلزم ايضاً الرجل الذي اقترن بهذه المرأة صارخة نحوه : ان رجلاً حياً وليس
 فملك الأزنى . متى يجوز لها اذا ان تعقد زواجاً آخر . اذا انحلت من القيد اي اذا مات
 رجلاً . . . فالرسول بقوله انها صارت حرة بعد موت رجلاً دل على انها كانت مقيدة
 لما كان رجلاً حياً . والتي هي مقيدة ومرتبطة بالشريعة تبقى مأودة بمحكم الزنى ولو
 أعطي لها الف كتاب طلاق . ان الخدم يمكنهم ان يغيروا ساداتهم الاحياء اما المرأة
 فما دام رجلاً حياً محرّم عليها ان تبدله لان عملها هذا يكون فعل زنى . فلا تذكروا لي
 الشرائع التي وضها الوثنيون والتي تقول ان يطلى كتاب طلاق للمرأة وتطلق . لان
 الله لا يدينك بمتضى هذه الشرائع بل بمتضى الشرائع التي هو سنّها » (٣)

فهل يُراد كلام اوضح من هذا . فاذا كانت المرأة التي هجرت البيت لتعيش مع
 رجل غير رجلاً هي مرتبطة بالزواج برجلها الاول ولو طلقها واعطاها الف كتاب طلاق
 أليس هذا دليلاً على ان الزواج لا يحل ولا لمة زنى . وهذا ما بيّنه مصباح الكنيسة

(١) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٣٧ الصفحة ٢٤٧

(٢) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٣٦ الصفحة ٦٩١

(٣) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٥١ الصفحة ٢١٨

اليونانية يوحنا في الذهب معلماً الشعب . وكثراً نوداً لولا ضيق المقام ان نورد هذه العظة بكاملها لما حوت من البراهين والفوائد

وفي كتابه عن البتولية (العدد ٤٠) يعلم ايضاً الذهبي الفهم امتناع حلّ الزواج . فيمد ان وصف حالة الرجل الوديع مع امرأته الشرسة الخلق ثم حالة المرأة الوديعه مع رجائها الفظ الطباع قال انه لا دواء لها الا المصالحة والاتفاق او الصبر على العذاب . ثم قال يخاطب المرأة المظلومة : « ذلك ملجأ آخر باب يُفتح لك للنجاة وهو ان تنتظري موت زوجك . لانه كما ان البتول التي ختنها المسيح الحي الدائم لا يمكنها ان تتزوج . كذلك المرأة المتزوجة لا يمكنها ان تعقد زواجاً آخر الا اذا مات زوجها . لانه لو ساع لها ما دام زوجها حياً ان تتقرب بغيره وان تتقل من هذا الى ذلك فالداعي الى الزواج اذ يستخدم الرجال نساء بعضهم بكل حرية . » (١)

فيوحنا في الذهب يعتقد ويعلم ان عهد الزواج لا يحلّ الا بالموت . فلو كان جازماً حله في حادث الزنى اما كان من الواجب عليه ان يذكره ويستثنيه لتلا يرضع على عائق المتزوجين شريعة باهظة لم يكونوا ملتزمين بحفظها . لكنه لم يذكر شيئاً من ذلك ولم يستثن بل بالحري سبغناه قبلاً يثبت ان عقد الزواج لا يحلّ ولا للعلة الزنى

وهذا ثاودوريتوس (٤٥٨ ت) في تفسيره قول بولس الرسول (١ كورنتس ٧ : ١٠)
 (١١) امّا المتزوجون فاقصمهم الخ . يقول : « ان الرسول يذكرنا بالشريعة الانجيلية . فان الرب قال في الانجيل المقدس من طلق امرأته الالمة زنى فقد جعلها زانية . ولهذا اضاف الرسول : لا انا بل الرب . امّا ما قاله الرسول : فلتبق غير متزوجة او فلتصالح زوجها . فلا يضاد ما قاله : لا يمنع احدكما الآخر عن ذاته الاعلى موافقة . لان قوله هذا يوجهه الى الذين يمتعون برغبة بالعتة لا لسبب آخر . امّا قوله الاول فهو شريعة وضما للذين يتخاصمون لاسباب اخرى . ويجتهد الرسول في ان يسان رباط الزواج غير منحل . لكن شفقة منه على الضيف يأمر الذي يفتق ان يحفظ العفة مانماً ايضاً بهذه الوسيلة فسخ الزواج لانه بتحرره زواجاً آخر يضطر الزوجين للعود الى زواجهما الاول » (٢)

(١) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٤٨ الصفحة ٥٦٣ و ٥٦٣

(٢) مجموعة آباء اليونان لمن المجلد ٨٢ الصفحة ٢٧٥

فتحرير معنى تاودوريتوس هو ان الرسول يرضى على سبيل الإباحة بان يتبع الزوجان الى حين عن استعمال الزواج حباً بالعمة وربة في الصلاة . أما الذين ينتقون عن بعضهم بسبب المخاصمات فيسمح لهم ايضاً بالاقتران لكن مع بقاء عهد الزواج وثيقاً . وفي هذه الحالة يأمرهم بحفظ العفة ويحرم عليهم عقد زواج آخر . ولا غرو ان تاودوريتوس يفترض ضمن المخاصمات علة الزنى اولاً لانها اكبر سبب يدفع الى القبط والغضب والمخاصمة والاقتران ثانياً لانه في النص الذي اوردها يذكر كلام المسيح من طلق امرأته الا لعله زنى . وعليه فكل صواب تقول ان تاودوريتوس يعتقد ويطم مستنداً الى تعليم المسيح وبولس الرسول ان علة الزنى هي سبب لاقتراح الزوجين مع بقاء زواجهما ثابتاً هذا هو تعليم آباء الكنيسة اليونانية . وواقعة ايضاً تعليم آباء الكنيسة اللاتينية

آباء الكنيسة اللاتينية

ان القديس قيريانوس (٢٥٨ +) في كلامه عن الطلاق اكفى بايراد كلام بولس الرسول في رسالته الاولى الى اهل كورنثس (١٠: ٢) وقد رأينا ان الرسول يثبت شرعية الزواج غير المنحل ولا يستثني في ذلك حادثاً من الحوادث ايأ كان زنى او غيره . وعليه فالقديس قيريانوس يعتقد تبعاً لتعليم الرسول ان رباط الزواج يبقى ثابتاً ولو أبعدت المرأة لعله الزنى (١)

وللقديس ابرونيوس (٣٣١-٤٢٠ للمسيح) كلام في هذا الصدد اورده خاصة في رسالته الى اماندوس (وهي الرسالة ٥٥ العدد ٤٣) قال : " وجدت مع رسالتك ورقة مكتوباً فيها : يُعرض عليه (اي علي) هذا السؤال أيمكن المرأة اذا تركت رجلها الزاني والصادومي وتزوجت بالاكره رجلاً آخر ان تُشارك في الاسرار ما دام في الحياة الرجل الذي تركه قبلاً . . . فالجواب لاختنا التي سألتنا عن حالتها ليس متاً بل من الرسول : تجهلون ايها الاخوة . اكلم الذين يعرفون الناموس . ان الناموس يسود على الانسان ما دام حياً فان المرأة التي تحت رجل هي مرتبطة بالناموس برجلها ما دام حياً فان مات الرجل بونت من ناموس الرجل . فمن ثم ما دام رجلها حياً ان صارت لرجل آخر فانها تدعى زانية (رومية ٧ : ١-٣) وفي موضع آخر : ان المرأة مقيدة

(١) راجع الكتاب الثالث من الشهادات الى كورنثوس الفصل ٩٥ في مجموعة الآباء اللاتين بين المجلد ٤ الصفحة ٨٠٤

بالناموس ما دام رجلها حياً فان رقد رجلها فهي معتمة . فلتتزوج من تشاء . لكن في الرب فقط (١ كورنثس ٧ : ٣٩) فالرسول قطع كل نوع من العذر وعلم تعليماً واضحاً ان المرأة ما دام رجلها حياً تكون زانية اذا تزوجت بآخر . فما دام الرجل حياً - روا . كان زانياً او صادومياً او ملطخاً بجميع الآثام وهجرته امرأته بسبب هذه الذنوب فانه يُحسب رجل هذه المرأة . ولم يجدد الرسول هذا الامر بسلطته الخاصة بل المسيح نطق باسمه . لانه أتبع كلام المسيح القائل في الانجيل : من طلق امرأته الا لمة زنى فقد جعلها زانية ومن تزوج مطلقة فقد زنى . إتابة الى ما يقول : من تزوج مطلقة فقد زنى . روا . طَلقت هي رجلها او طَلقتها رجلها فن تزوجها فقد زنى ، (١)

وفي رسالته الى اوقيانوس (الرسالة ٧٧ العدد ٤٠٣) ذكر القديس ايرونيموس قصة امرأة رومانية شريفة تسمى فايولا . هذه كانت تركت رجلها المرتكب اثم الزنى وذنوباً أخرى وتزوجت رجلاً غيره في حياة زوجها الاول مستدة الى الشريعة المدنية التي كانت تجيز مثل هذا الزواج . فقال عنها ايرونيموس انها اخطأت . وما السبب الا « لان الرب امر ان لا تطلق المرأة الا لمة زنى واذا طَلقت ان تبقى غير متزوجة . وكل ما يوزم به الرجال يوزم به ايضاً النساء . لانه لا تُطلق المرأة الزانية ويحفظ الرجل الزاني ان من اتعتن بزانية يصير معها جسداً واحداً (١ كورنثس ٦ : ١٦) فاذا التي تقعتن بالزاني والدنس تصير معه جسداً واحداً . فان شريعة المسيح ليست شريعة القياصرة . وما يأمر به بايانوس ليس ما يأمر به بولس . عندهم يُرخص للرجال عثان الدعارة . . . لما عندنا فما لا يسوغ للنساء لا يسوغ للرجال . . . واذا لمسوها على انها بعد ان طَلقت رجلها لم تبقى غير متزوجة فلا يصعب علي ان اعترف بخطائنا في ذلك . . . فان فايولا فعلت ذلك ظناً منها انه جازر ولاعتادها انها طَلقت رجلها بكل حق ولانها جهلت صرامة الانجيل الذي يحرم قطعاً على النساء الزواج ما دام رجالهن احياء »

ثم يذكر ايرونيموس القصص العلية التي خضعت لها فايولا وباشرتها في روية

يوم عيد الفصح امام الاسقف والاكليروس وسائر الشعب بكامل التواضع والتقوى
تكفيراً عن ذنبها (١)

هل من برهان اوضح من هذا على أن الزواج لا يُفسخ لعلّة الزنى . لأن فايولا
طلّقت زوجها لما ارتكبه من الزنى والفواحش فلا يلومها ايرونيوس على فعلها هذا بل
على انها تزوجت برجل آخر في حياة زوجها المطلّق
ومعلوم أن ايرونيوس عاش زمناً مديداً في الشرق وعلم حتى العلم ما تقبله
وتعلمه الكنائس اليونانية وعلماؤهما . وعليه لم يمكنه ان يكتب ما كتب لو تحقّق ان
الكنيسة اليونانية تقبل بفسخ عهد الزواج لعلّة الزنى

وفي تفسير الآية (متى ١٩: ٩) يقول ايرونيوس «حيثما يكون زنى او ارتيابٌ
بالزنى فهناك الحرية في تطليق المرأة . . . لكن يؤمر بتطليق الاولى بشرط ان لا
تؤخذ أخرى ما دامت الاولى في الحياة . . . ولما كان ممكناً للاسباب ذاتها ان تطلق
المرأة رجلاً يؤمر بالتحفظ ذاته أن لا تأخذ زوجاً آخر» (٢)

وقد امتاز القديس اوغسطينوس (٣٥٤-٤٣٠ للمسيح) بين آباء الكنيسة
اللاتينية فتكلم بارضح عبارة عن هذه المسألة . فانه وضع كتابين عن الزيجات الزناية
ارساهما الى يولتيوس (٣) بحث فيها بحثاً مدقّقاً عما نحن في صدده ونظر في الموضوع
من كل وجوهه بنوع انه لم يترك ادنى ريب فيما يجب التمسك به . وقال في الفصل الحادي
عشر من الكتاب الاول انه لو وجد بعض الصعوبة في كلام متى فينبغي ان توضح بما
قاله غيره من الانجيليين . وكنتأ نود ان نورد كل ما قاله اوغسطينوس في هذين
الكتابين . لكن ضيق المقام يضطرنا ان تقتصر على بعض فقرات . وهذه كافية
ليضطلع القارئ على ما اعتقده وعلمه اوغسطينوس وما قبلته الكنيسة في ايامه
قال اوغسطينوس (ك ١ ف ٢) : « ان التي تؤمر بالألا تتزوج اذا ابتعدت عن
زوجها لا تسلب حرية الاقتران بل تمنع ان تتزوج »

وقال (ك ١ ف ٣) : « لماذا قلت ايها الرسول وان فارقت فلتيق غير متروجة

(١) مجموعة الآباء اللاتين لمن المجلد ٢٣ (الصفحة ٦٩١, ٦٩٢)

(٢) مجموعة الآباء اللاتين لمن المجلد ٢٦ (الصفحة ١٤٠)

(٣) مجموعة الآباء اللاتين لمن المجلد ٤٠ (الصفحة ٤٥١-٤٨٦)

تجوز المفارقة ام لا . فاذا كانت جائزة فلا بد من ان يكون لها مسوغ . واذا بحثنا عن السبب المسوغ لا نجد سبباً سوى الذي استثناءه المسيح اي علة الزنى . فان الرسول بقوله هذا لم يأمر المرأة التي فارقت زوجها ان تبقى غير متزوجة الا اذا فارقت لعلّة تسوغ لها المفارقة والعلّة التي تسوغ لها المفارقة ليست الا زنى الرجل . »

الا ترى ايها القاري اللبيب ان علة الزنى في اعتقاد ارغطينوس تسمح بالمفارقة دون السماح بزواج آخر وانه بهذا المعنى فهم كلام السيد المسيح في آية متى « من طلق امرأته الالمة زنى واخذ أخرى فقد زنى » وكلام الرسول ايضاً « وان فارقت (اي لعلّة زنى) فلتبقى غير متزوجة »

وقال ايضاً (ك ١ ف ٥) : « لم يكن الرسول ليأمر المرأة ان تبقى غير متزوجة اذا فارقت زوجها الا اذا كانت المفارقة جائزة لها اي لتلك العلة الوحيدة التي لم يذكرها الرسول لانها معروفة لدى الجميع وهي علة الزنى . فان الرب لمّا تكلم عن تطلّيق المرأة لم يستثنِ الا هذه العلة . وافهمنا انه ينبغي اتباع الطريقة ذاتها اذا كان الكلام عن الرجل »

وفي الفصل السابع يقول « ان الرسول المقيّد بل الرب بنم الرسول لمّا لم يسمح للمرأة ان تفارق زوجها غير الزاني يجعلنا نستنتج انه عندما يسمح لها ان تفارق الزاني تمتنع من ان تتزوج آخر . لانّ التي يقول عنها وان فارقت زوجها فلتبقى غير متزوجة يسمح لها ان تفارقه بشرط ان لا تتزوج »

وفي الفصل التاسع : « وان قلت : لماذا اضاف الرب هذه الجملة لعلّة زنى ولم يقل بنوع عمومي : كل من طلق امرأته ويتزوج أخرى فقد زنى اذا كان يُمدُّ ايضاً ذاتياً ذلك الذي يطلق امرأته لعلّة زنى ويتزوج أخرى . لحيك ان الرب اراد ذكر ما هو اعظم . لانه من ينكر ان الذي يطلق امرأته غير الزانية ويتزوج أخرى يرتكب خطأ اظلم من الذي يطلق امرأته الزانية ويتزوج أخرى . فانّ هذا يزني ايضاً لكن الائم اخف فظاعة اذا طلق الزانية ليتزوج بغيرها فاذا قلنا كل من تزوج امرأة طلقها زوجها لغير علة زنى يزني يقول الحق ومع ذلك لا نعفي من اثم الزنى من يتزوج امرأة مطلقة لعلّة الزنى . بل نعتقد ان الائم اثبات بالزنى »

وقال ارغطينوس ايضاً (ك ٢ ف ٤) : « ان عبارات الرسول هذه (رومية

٢:٣١٢) المكررة مراراً والمترودة مراراً هي حقيقة وحية وصحيحة وسهلة الفهم :
لا تصير امرأة لرجل آخر ما لم تكف عن ان تكون امرأة الأول ولا تكف عن ان
تكون امرأة الاول الا اذا ماتت رجلاً لا اذا زنت . وعليه فيجوز ابعاد الزانية لكن
مع بقاء رباط الزواج الاول ثابتاً . ولهذا السبب يكون ايضاً بالزنى من يتزوج مطلقة
حتى لعلة الزنى ،

وفي الفصل الخامس من الكتاب الثاني : « لو كان رباط الزواج ينحل بزنى ايد
الزوجهين لتجت نتيجة فظيمة وهي ان الفحل الزاني يخول المرأة حقاً بان تفك من
عهد الزواج . وهو امر مناف كل النافاة للحقيقة حتى ان كل عقل بشري فضلاً
عن المسيحي يأبى ان يسلم به . ومن ثم فان المرأة مرتبطة ما دام رجلها حياً . وبكلام
اوضح ما دام رجلها موجوداً في الجسد . وكذلك الرجل ايضاً مرتبط ما دامت
امرأته في الجسد . فاذا اراد ان يطلق الزانية فلا يتزوجن اخرى لئلا يرتكب
الذنب الذي يوجبها عليه . والمرأة اذا ارادت ان تطلق الزاني فلا تتزوجن آخر لانها
مرتبطة ما دام رجلها حياً . ولا تحل من ناموس رجلها الا اذا ماتت وحينئذ لا تكون
زانية اذا تزوجت آخر . »

أيراد كلام اوضح واقوى من هذا . فلم يبق ادنى ريب في ان علة الزنى لا تفسخ
عهد الزواج بل تسمح فقط بهجر الزوج الزاني ايأ كان امرأة او رجلاً (البقية للآتي)

رحلة

اول سائح شرقي الى امركة

(١٦٦٨-١٦٨٣)

عني بنشرها وتعليق حواشيتها الاب انطون رباط اليسوعي (تابع)

١٣ عودة الرحالة من البيروه الى باناما

ثم اتى في تلك الايام انسجت الى قرية خارجاً عن الباد بنصف فرسخ تسمى
مادينا لانه كان هناك بيت جميل وبستان لصاحبي رئيس ديوان الايمان فسكنت هناك